

لم يعت اصمحلك حزب الاستقلال البريطاني موت الظاهرة الفاشستية في بريطانيا إذ يبدو أنها انتقلت من اروة السياسة الى الساحات والشوارع في حيث تبدو الحزاب الضالدية غير قادر على مواجهتها.
غرفة المملكة العجوز في الازمنة المظلمة لن يوفضه سوى تصدي الطبقة العاملة وفي الشارع تحديدا للفاشست وحماتهم

لندن _ سعيد محمد

فرضت تظاهرة نهاية هذا الاسبوع التي نظمها اليمين الفاشستي البريطاني في قلب العاصمة لندن عقد المقارنات مع تظاهرة 9 الالف من الفاشيست الانكليز في شارع كيبيل (شرق المدينة) عام 1936 والتي تصدى لها حينذاك 20 الفا معهم تحالف عريض من الشيوعيين والفوضويين والاشتراكيين والجمعيات اليهودية، اصطدموا في معركة شوارع قاسية مع المتظاهرين وقوات الشرطة التي كانت تحميهم ليصاب ويعتقل المئات قبل ان ينجحوا في كسر التظاهرة تظاهرة عام 2018 نجحت في استدعاء

وصفة

الأزمئة المظلمة: الفاشيست إلى الشوارع في لندن

الحزاب اليسارية والاشتراكية غير قادرة على استقطاب دعم شعبي ذي معنى

الفاشستية في 2018 أقله مقارنة بجمهور شارع كيبيل، حملت كلها اشارات قاتمة ومقلقة في شأن تصاعد المذ اليمني في العالم الغربي عموماً، وتعاظم العداء للاجانب - المسلمين منهم تحديداً -، وانتقال النزعات الفاشستية من مواقعها الهامشية في الشارع والسياسة بعد الحرب العالمية

الثانية إلى قلب الحدت. لكن الاخطر من ذلك كله ان تجمع الفاشيست الذي تلاقت اطرافه على القومية الإنكليزية والإسلاموفوبيا، لا يجد في مواجهته أي قوى حازمة: لا من الأحزاب التقليدية في السلطة أو المعارضة على حد سواء، ولا بين قوى اليسار – المهتمش حد الانقراض – ناهيك عن أي تجمعات شعبية أو عمالية.
التظاهرة مع ذلك – وبما حملته من إشارات - لم تكن حدثاً مفاجئاً لأحد. فموجة الانقسام السياسي الحاد في بريطانيا بدأت في موازاة شعور بالصدمة وفقدان الثقة بالأحزاب الحاكمة النيوليبرالية منها أو حتى الديموقراطية الأسترأكية الذي عم أوروبا إبان الأزمة المالية العالمية 2008، بعد ان توافقت الطبقات الحاكمة وقتها على إنقاذ البنوك واستثماراتها الفاشلة على حساب الطبقة العاملة ومن اموال دافعي الضرائب عبر برامج تقشف قاسية. وقد تسببت مشاعر الصدمة تلك في تصعيد نموج جديد من السياسيين الشعبويين الذين نجحوا – مستفيدين من ضعف اليسار وانقساماته - في تحويل انظار قطاع عريض من الطبقة العاملة الإنكليزية عن الحرب الطبقة التي هم ضحاياها إلى عبو أخطر: الأجانب واللاجئين لا سيما المسلمين منهم.بعض هؤلاء السياسيين انتظم في ما عرف بحزب الاستقلال البريطاني الذي ما لبث ان تحوّل في وقت قياسي إلى قوة ثالثة تحدث ظاهرة التحزبين الكبيرين في السياسة البريطانية، فسيطر على عدد كبير من البلديات المحلية ووصل مظلوه إلى البرلمان، وكان القوة الدافعة وراء تصويت 52 في المئة من البريطانيين



تظاهرة عام 2018 تحدثت في استنعاء اعداد اكبر من المتظاهرين (أ ف ب)

تقرير

الانتخابات التركية: الأكراد عقدة أردوغان

يعزز رجب طيب اردوغان وحزبه الضغط على حزب «الشعوب الديموقراطي» لمنعته من الفوز بنسبة تتيح له تغيير توازنات الجولة الثانية من الانتخابات، ودخول البرلمان بكتلة حاسمة في تشكيل اية اقلية برلمانية

اسطنبول _ حسني محلي

توقعت كل استطلاعات الرأي التي اجراها حزب «الشعوب الديموقراطي» ان يصبح مفتح كل المعادلات المستقبلية بعد الانتخابات المقبلة في 24 حزيران الجاري. هذا بالطبع إذا تجاوزت العتبة الانتخابية وهي 10% من مجموع أصوات الناخبين في تركيا، البالغ عددهم 59 مليوناً. وأشارت إلى ان الحزب سوف يحصل على نسبة قد تتراوح بين 11 و14%، وهي النسبة التي حصل عليها في انتخابات حزيران 2015، ومن بعدها انتخابات تشرين الثاني في العام نفسه. فقد حظي الحزب في انتخابات حزيران حيث بتأييد 6,1 ملايين ناخب، أي 13,12%

ليفوز بـ317 مقعداً، بعد حملة انتخابية قادها الرئيس رجب طيب اردوغان شخصياً، رغم أن الدستور يفرض عليه ألا ينحاز إلى أي طرف سياسي. وكان التركيز خلال الحملة على «الإرهاب الذي سيدمر تركيا واستقرارها في حال إسقاط حكومة العدالة والتنمية»، وهو ما اقتنع به الناخب بفضل الإعلام الموالي لأردوغان، الذي يراهن الآن على طريقتهم إلى بلدة عين العرب السورية في حملة إنسانية، وجاءت المفاجأة من رئيس الوزراء داود أوغلو، الذي قال إن الأعمال الإرهابية زادت من شعبية «العدالة والتنمية»، وهو ما تحقق عليها في انتخابات تشرين الثاني حيث ارتفعت أصوات الحزب إلى 49,49%

زعيم حزب «الشعوب الديموقراطي»، صلاح الدين دميرتاش، المعتقل والمرشح لانتخابات الرئاسة، بالإدعاء في محاولة جديدة منه لاستفزاز الشعور القومي للناخبين. وقال لهم اردوغان إن دميرتاش «إرهابي» حاله حال ما لا يقل عن عشرة الألف من أتباعه وأنصاره، بمن فيهم غالبية رؤساء البلديات الذين تم إقصاؤهم من مناصبهم التي فازوا بها في انتخابات 2014 في 11 ولاية ومعظم المدن والأقضية والبلدات جنوب شرق البلاد. وتوقع مصادره الحزب أن يتعرض انصاره لضغوط نفسية خلال عملية التصويت، إذ قررت اللجنة العليا للانتخابات نقل الصناديق من أماكنها المعتادة إلى أماكن أخرى بحجة المشاكل الأمنية، وهو ما سيضطر نحو 260 ألف ناخب. معظمهم من مؤيدي الحزب - إلى السفر من قراهم أو بلداتهم إلى أماكن بعيدة للتصويت، المهم جداً لساعة الحزب للحصول على نسبة 10%، والتي يعرف الجميع ان الحزب سيحتج إلى عنصر أساسي في مجمل معادلات المستقبل في حال حصوله على أكثر من 10% ودخوله البرلمان، إذ تحيّن الاستطلاعات أن «تحالف الأمة» الذي يضم «الشعب الجمهوري» و«العدالة» الإسلامي والديمقراطي» و«الخبر»، سوف يتقدم على «تحالف الجمهور» الذي يضم «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية»

لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي في استفتاء 2015.

صعود اليمين البريطاني المتطرف رافقه صعود تيارات شعبية موازية في أوروبا بغربها وشرقها، وهي جميعها تلتقت دعماً هامئلاً بانتخاب دونالد ترام رئيساً للولايات المتحدة وتولي متطرفين من أقصى اليمين مفاتيح السلطة في الإمبراطورية العظمى. ومنذ تلك اللحظة، لم يعد ثمة ما يقف حائلاً دون فخر الأحزاب اليمينية على السلطة من خلال صناديق الاقتراع، الأمر الذي حدث بالفعل في غير بلد أوروبي كان آخرها إيطاليا. ما منع تكرار ذلك السيناريو حتى الآن في بريطانيا كان رجلاً واحداً، جيريمي كورين زعيم حزب العمال المعارض، والذي على رغم تحالف الطبقة المهيمنة مع بقايا تيار توني بلير داخل حزبه لمحاولة إسقاطه إلا أنه نجح في تقديم بديل مقنع سواء لناحية أخلاقياته السياسية أو برنامج الحزبي المضاد للتقشف، وأصبح بمثابة المرشح الأقوى لتولي رئاسة الوزراء حال فقدان المحافظين لغالبيتهم الهشة في أية لحظة.

ظاهرة كورين تسببت في النهاية – توازياً مع انكشاف دخل سياسيي «الريكست» - في انفجار قاعة حزب الاستقلال البريطاني وخسارته لمعظم مقاعده سواء في البلديات أو في البرلمان. لكن سقوط الحزب في صناديق الانتخاب لم يعن انتهاء الظاهرة الفاشستية، بل هي تحولت الآن إلى حراك شارعي منفعل، نجح سياسي متطرف مثل تومي روبنسون – المسجون بتهمة الإساءة للحكمة – في توحيد كما في نطاق السب وإطلاقه إلى العلن. وهو حراك يهدد

مدينة ديار بكر، معقل الحزب. ويسبقى الرهان في جميع الحالات على النتائج المحتملة للانتخابات، والمهم فيها أن يحصل «الشعوب الديموقراطي» على أكثر من 10%، ووفق رأي الكثير من أنصار «الشعب الجمهوري» الذين يقولون إنهم سيصوتون لهذا الحزب حتى يدخل البرلمان ويمنع «العدالة والتنمية» من الحصول على الأغلبية. ويتوقع



قد يختار مرشح الشعب الجمهوري، أحمد كرام تائبان له هو احدث من حزب، السعادة، والخبر، (أ ف ب)

بمزيد من الاستقطاب الحاد في الشارع البريطاني، ونقلاً للصراع من لعبة الصناديق الانتخابية إلى الشوارع. ولا تمتلك بريطانيا بتاريخها الإمبريالي وماضيها العنصري مناعة لعدم الوقوع في براثن الفاشستية، وهي التي كانت ملكتها نفسها ترفع يديها بتحية النازيين قبل أن تحوّل أقدار السياسة وتقلب نخبة بريطانيا ضدهم في الحرب العالمية الثانية بحثاً عن مصالحتها الإمبراطورية. في ذات الوقت الذي لا تبدو فيه أي من القوى

بقادرة على المبادرة في الإنهاء الآخر. فحزب السلطة – المحافظون – يمتلك أحر خط دباع في البرلمان مستمدة أصلاً من قاعدة شعبية مشتركة مع الكتل اليمينية الخطرة، وحكومته بقيادة تيريزا ماي تبدو في غاية الهزال لمواجهة استحقاقات استراحتجية في الشأن الاقتصادي والسياسي معاً. ليست أقلها المفاوضات الشاقة مع الاتحاد الأوروبي ناهيك عن إمكان الحصول على تأييد شعبي واسع لمواجهة الاستقطابات بسبب سياسات التقشف التي انهكت الطبقة العاملة.

كذلك فإن حزب العمال المعارض يبدو وكأنه قد استنفذ الظاهرة الكورينينة إلى أقصاها وتورط في لعبة انتظار سقوط الحكومة أو الوصول إلى انتخابات عامة عادية في 2022 قد تحمله نظرياً إلى السلطة. كما ان يمين الحزب (انصار توني بلير) ما زال على رغم هزائمه المتكررة أمام كورين قادراً على إثارة المشاكل له في كل استحقاق سياسي أو انتخابي مقبل، وهم بالفعل يستهلكون جزءاً كبيراً من طاقة الحزب على مواجهة المحافظين.

الأحزاب اليسارية والاشتراكية

تقرير



تنظم السعودية إلى تموض اي نقص فد بنجم من المقوبات علم ابران

ترقب لاجتماع «أوبك»: السعودية تضغط لفسخ اتفاق 2017

على بعد أيام من اجتماعها الحاسم المتوقع الاسبوع المقبل لتقرير المضي في زيادة إنتاج النفط من دمه، أصدرت منظمة «أوبك»، أمس، تقريرها الشهري الذي تحدث عن «ضبابية شديدة» كتكتف أفاق سوق النفط في النصف الثاني من العام الحالي. ضبابية يُفترض أن تدفع المصدرين إلى التريث في تخفيف قيود الإنتاج، إلا أنها لن تفعل ذلك. على ما يبدو، في ظل توقعات بأن تدعم السعودية، في الاجتماع المقرر في ال22 وال23 من حزيران/ يونيو الحالي، زيادة إنتاج الخام. هذا التوجه كانت السعودية بدأت منذ أيار/ مايو الماضي، مع رفعها إنتاجها من النفط إلى ما يزيد قليلاً على عشرة ملايين برميل يومياً. من دون أن تخرج من نطاق الحدود المستهدفة في اتفاق خفض الإنتاج المبرم في كانون الثاني/ يناير 2017. وبالنظر إلى تحمسها اليوم لتعويض أي نقص في الإمدادات قد ينجم عن العقوبات الأميركية المفروضة على إيران. من المرجح أن تدفع الرياض بقوة نحو التخلص من القيود المفروضة على الإنتاج. وهو ما كانت طهران قد أعلنت معارضتها له، محذرة على لسان محافظ إيران في «أوبك»، حسين كاظم بور أردبيلي، من أنه في حال تحرك المنظمة ضد إيران وفنزويلا، العضوين المؤسسين فيها، فإن سعر النفط قد يلاس 140 دولاراً.

تحذير يؤديه، كذلك، خبراء نفطيون، يتنبههم إلى أنه في حال قيام السعودية والإمارات والكويت وروسيا برفع إنتاجها بمقدار مليون برميل يومياً، فإنها بهذا ستسبب تقليص الحد الأدنى من الطاقة الفائضة (الإنتاج الزائد الذي يمكن الدول النفطية أن تبدأ ضخه خلال وقت قصير بما يجذب الأسواق العالمية تبعات أي كارثة طبيعية أو صراع) إلى «مستويات تاريخية غير مريحة في ضوء المخاطر العالية والمتنامية لحدوث اضطرابات جيوسياسية» على حد تعبير روبرت مكنالي من مجموعة «رايدان إنرجي للاستشارات». ويوضح هؤلاء الخبراء أن الهدف الرئيس من اتفاق 2017 كان تقليص المخزونات العالمية الضخمة بهدف دعم أسعار النفط، إلا أنه اليوم «لم يعد لدينا مخزون احتياطي أو طاقة إنتاج فائضة كبيرة» (وهو ما أكدته تقرير «أوبك» الصادر أمس، والذي أفاد بأن مخزونات دول المنظمة ومعها روسيا انخفضت في نيسان/ أبريل الماضي إلى ما يقل عن 26 مليون برميل، بعدما بلغت 340 مليون برميل فوق المتوسط في كانون الثاني/ يناير 2017). وبالتالي إن «أي أحداث جيوسياسية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار»، وفق ما يقول الرئيس التنفيذي لشركة «إيني» الإيطالية، كلاUDIO ديسكالزي.

هذه المخاوف لا تقتصر على إيران وفنزويلا والخبراء النفطيين، بل تشمل كذلك أعضاء آخرين في «أوبك»، من بينهم العراق، الذي شدّد أول مرة على ضرورة التزام المنتجين اتفاق 2017، بهدف «زيادة الدعم والاستقرار، والوصول إلى أسعار منصفة واقعية». ورأى وزير النفط العراقي، جبار اللبكي، في بيان، أن «المنتجين من داخل منظمة أوبك وخارجها لم يصلوا بعد للأهداف المخطط لها... أسعار النفط ما زالت دون مستوى الطموح» متهماً دولاً منتجة للنفط بتجاوز حصتها التي حددتها لها منظمة «أوبك». وعلى الرغم من الحدة التي اتسمت بها تلك التصريحات، إلا أن اللبكي عاد ليقول: «(إننا) نحترم قرارات أوبك». مشدداً في الوقت نفسه على أن «القضية الرئيسة التي يتعين اتخاذ قرار بشأنها (في فيينا) تتعلق باستقرار السوق» مضيفاً أن بلاده «ستجتمع مع الإيرانيين والسعوديين لمناقشة ذلك».

(الأخبار)